مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1996 - 2010)
اسم الكاتب: د. معتز نعيم، د. ياسر مشعل، سماح عبد الكريم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4558
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 20:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

تحليل العلاقة بَيْنَ التَّضخُّم و عَرْضِ النُّقود في الاقتصاد السُّوري خلال الفترة (1996 – 2010)

الدكتور معتز نعيم*
الدكتور ياسر مشعل**
سماح عبد الكريم***

(تاريخ الإيداع 23 / 4 / 2014. قُبِل للنشر في 24 / 8 / 2014)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدِّراسة إلى إلقاء الضَّوء على تأثير عَرْضِ النُّقود على ظاهرة التَّضخُّم في سورية خلال المُدَّة الزمنيَّة (1996–2010)، وتستخدم الدراسة في قياس هذا الأثر أسلوب التكامل المشترك واختبار السببية باستخدامِ البرنامج الإحصائيِّ Eviews ،وقد بين اختبار غرانجر للسببية عدم وجود علاقة سببية متجهة من العرض النقدي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، كما حيث أظهرت نتائج اختبار Johansson للتكامل المشترك عدم وجود علاقة تكامل بين المتغيرين موضوع الدراسة مما يثبت عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

الكلمات المفتاحيَّة: التَّضخُّم ، الرَّقم القياسيُّ لأسعار المُستهلكِين ، العرض النَّقديِّ، صافي المَوجودات المَحلِّيَّة ، صافي الأصول الأجنبيَّة.

*أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
**مدرس – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

Analyzing the relationship between money supply and inflation In the Syrian economy during (1996-2010)

Dr. Motaz Naeem*
Dr. Yaser Mishaal**
Samah abdulkarim***

(Received 23 / 4 / 2014. Accepted 24 / 8 / 2014)

□ ABSTRACT □

The purpose of this research is to explain the impact of money supply on inflation in the Syrian economy by using cointegration and causality test as a method during (1996 – 2010). The results of this research has showed that there is no causality relation runs from the money supply into inflation indicator. In addition, here is no long run effect between the Consumer price index and the inflation in Syria as Johansson's Co-integration Test has showed.

Key words : Inflation , Consumer price index , Money supply , Net Domestic Assets, Net Foreign Assets.

* **Professor , Economics Department , Faculty of Economics , Damascus university , Damascus , Syria.**
** **Assistant Professor , Economics Department , Faculty of Economics , Damascus university , Damascus , Syria.**
*** **Postgraduate student , Economics Department , Faculty of Economics , Damascus university , Damascus , Syria.**

مقدمة :

يُعدُّ التَّضخُّم مِنْ أهمِّ المشاكل الاقتصاديَّة الَّتي تواجه مُعظَم اقتصاديَّات دول العَالَم؛ المتقدمة والنَّامية على السّواء، نظراً إلى تأثِّيره الممتد إلى الأفراد وقِطَاع الأعمال وكذلك القِطَاع الحكوميُّ في اقتصاد أيِّ دولة، فهو يشوه عمليَّة تخصيص الموارد، مِمَّا يؤثِّر سلباً على الكفاءة الاقتصاديَّة و النُّموِّ، كما يؤدي التَّضخُّم إلى توزيعٍ عشوائيٍّ للدَّخل والثَّروة في المُجتمَع، ومِنْ ثُمَّ التَّأثير على الرَّفاه الاجتماعيِّ. وللتَّضخُّم ألوان متعددة تتغير مع اختلاف الظُّروف الاقتصاديَّةِ لكلِّ دولة، فما يمكن تفسيره بأنَّه تَضخُّم تكاليف أو تضخُّم نقدي في اقتصادٍ معينٍ قد لا يصح في اقتصاد آخرٍ.

وتسعى هذه الدِّراسة لمعرفة ما إذا كان التَّضخُّم ظاهرة نقدية في الاقتصاد السوري، حيث تختلف وجهات نظر الاقتصاديين في تحليل طبيعة العلاقة بين التَّضخُّم وعرض النُّقود، فمنهم مَنْ يرى أنَّ كمِّيَّة النُّقود تُعد المُؤثِّر الرَّئيسيَّ لِمَا يحدث لقيمةِ النُّقود مِنْ تَغيُّرات، في حين يرى بعضهم الآخر أنَّ ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة عرض النَّقد. حيث تُشير النَّظريَّة الكلاسكيَّة (نظريَّةُ كمِّيَّة النُّقود) إلى وجودِ علاقةٍ تناسبيَّةٍ بَيْنَ عرض النُّقود كمتغيرٍ مُستقِلٍ والمُستوى العامِ للأسعارِ كمُتغيرٍ تابعٍ، أيْ أنَّ التَّغيُّرات الَّتي تَحْصُل في كمِّيَّةِ النُّقودِ المعروضةِ لها انعكاساتٌ على المُستَوى العامِ للأسعار، ومِنْ ثُمَّ على التَّضخُّم، وعليه فإنَّ دور السُّلطات النَّقديَّة في التَّأثير على عرض النُّقود يَتمُّ بهدفِ التَّحكم بمُستويَات التَّضخُّم المَسموح بهِ في ظلِّ ثبات حَجْمِ الإنتاج وسرعةِ الدَّوران[1]، وكذلك يرى النُّقديون وأوَّلهم "ميلتون فريدمان" أنَّ الزيادة في عرض النُّقود هي المَسؤولة عن ارتفاع المُستَوى العَامِ للأسعار وبالتَّالي التَّضخُّم ،فعندما تلجأ السُّلطات النَّقدية تحتَ وطأةِ الكسادِ الاقتصاديِّ إلى التَّوسعِ في عرضِ النَّقود تُسببُ ارتفاعاً في المُستوى العامِ للأسعار وحدوثِ التَّضخُّم[2].

أمَّا أنصارُ النَّظريَّة الكينزية فيرون أنَّ أسباب التَّقلبات في المُستَوى العامِ للأسعار تَرجِعُ إلى التَّقلبات في حجم الطَّلب الكلِّيِّ أو حجم الإنفاق الكلِّيِّ، ووفقاً للنَّظريَّة الكينزية فإنَّه لن تتوفر أسباب وجودِ تقلباتِ الأسعار ما لم تكن هناك زيادةٌ أو نقصانٌ في عرض النُّقود أو سرعةِ تداولها بالنِّسبة إلى العرض الكلِّيِّ للسِّلع والخِدْمَات عند مُستَوى الأسعار السَّائد[3].

وعلى ضوءِ ما تَقدَم يمكِن القولَ أنَّ أسباب التَّقلباتِ في مُستَوى الأسعار النَّاشئةِ بسببِ التَّغيُّراتِ في قيمةِ النُّقود إنَّما تعودُ بصفةٍ أساسيَّةٍ إلى اختلالٍ نسبيٍّ في درجة التَّناسب بَيْنَ كمِّيَّةِ النُّقود وبَيْنَ كمية السِّلع والخِدْمَات.

وبالنِّسبة للجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة نلاحظُ أنَّ الكتلةَ النَّقدية تفوقُ مُعدَّل النُّمو في النَّاتج المحلِّيِّ الإجمالي بالأسعارِ الثَّابتة في مُعظَمِ السَّنوات وهذا ما يجعلُ كمِّيَّات النَّقد المتداول في الاقتصاد السُّوريِّ تفوق الحاجةَ إليها بنسبٍ كبيرةٍ .

---

[1] Jon ,H.G. ,Essays in monetary Economics, George Allen &un win, Ltd, London, 1969, 2nd Ed, P.17 .

[2] **الغالبي،عبد الحيسن، و الجبوري، سوسن، أثر التزايد المفرط في عرض الدينار العراقي في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء،العراق،2008، ص(261).**

[3] **صالح جلال، أحمد محمد، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية، 1990-2003)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص(41)**

أهمية البحث وأهدافه:

- **هدفُ البحثِ (purpose of the Research):**

يهدف البَحثُ إلى تحليلِ آراءِ المَدارِس الاقتصاديِّة المُختلِفة حول كلٍّ مِنْ التَّضخُّم وعرض النُّقود والعَلاقة بينهما كما يهدفُ أيضاً إلى قياس تلك العَلاقة وتحديد اتجاهها في الاقتصاد السُّوريِّ.

الدراسات السابقة :

1.عماد الدين أحمد مصبح (2006)، محددات التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة 1970– 2010، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعيَّة، جامعة الكويت، يتضمن هذا البحث قياس أثر كل من الرُّكود الاقتصاديِّ والرَّقم القياسيِّ لأسعار المستوردات والسِّياسة النَّقديَّة في الرَّقم القياسيِّ لأسعار المُستهلكِين بالاقتصاد السُّوريِّ باستخدام أسلوب التَّكامل المشترك واختبار السَّببية، وقد توصل البحث إلى وجود أثرٍ طويل الأجل بين كلٍّ مِنْ الرُّكود الاقتصاديِّ و السِّياسة النَّقديَّة والتَّضخُّم في سورية، كما تبين أنَّ هناك علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل متجهة مِنْ الركود الاقتصادي والسياسة النقدية إلى مُؤشِّر التَّضخُّم.

2. محمد ابن بوزيان، بن عمر عبد الحق (2007)، العلاقات السببية وعلاقة التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس خلال الفترة (1995–2001) بحث منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة تلمسان، الجزائر، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة طويلة المدى بين النقود و الأسعار في البلدين في حين لا يوجد أي علاقة سببية بينهما.

3. أ.م.د عدنان كريم نجم الدين ،أ.م.د محمد علي حميد (2009)، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في العراق للمدة (1985–2008)، بحث منشور في مجلة الإدارة و الاقتصاد، جامعة واسط، يتضمن هذا البحث دراسة الأثر المتبادل للعلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد العراقي وتحديد اتجاه هذه السببية مستخدمةً نموذج هيسو لاختبار السببية، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التضخم وعرض النقد فكل منهما انعكاس لسلوك الآخر.

4. زكية أحمد مشعل، عماد محمد أبو دلو(2014)، أثر عرض النقد في الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن (دراسة قياسية)، بحث منشور في المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، يتضمن هذا البحث تحليل أثر عرض النقود الحقيقي على الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار باستخدام متجهات الانحدار الذاتي، حيث أظهر اختبار جوهانسون للتكامل المشترك عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما فحصت الدراسة علاقة السببية بين المتغيرات التي أظهرت وجود علاقة توازنية أحادية الاتجاه، تسري من عرض النقد الحقيقي إلى الإنتاج الحقيقي، ووجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار.

- **أهميَّة البحث (The importance of research):**

العلاقةِ بَيْنَ عرض النُّقود وارتفاعِ المُستَوى العامِ للأسعار مازالت بحاجةٍ إلى الكثيرِ مِنَ الجَهدِ والتَّعمقِ في تحديد اتجاهها ومدى كون التَّأثير مُتبادلٌ بَيْنَ متغيراتها في الاقتصاد السُّوريِّ، وتأتي أهميَّة البحث من خلال تحليله للعلاقة السَّببية بين عرض النُّقود والرَّقم القياسيِّ لأسعار المُستهلكِين في سورية باستخدام الأساليب القياسيَّة الحديثة.

- **مُشكلةُ البَحثِ (The research problem):**

تبرز مُشكِلَةُ بحثنا في الإجابة عن السُّؤال التَّالي :(إلى أيِّ مدى يُمكِن تفسيرَ ظاهرة التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوري في ضوءِ العلاقةِ بَيْنَ زيادةِ السُّيولة المحلِّيَّة وارتفاع الرَّقمِ القياسيِّ لأسعار المُستهلكِين؟) .

- **فروضُ البحثِ (Hypotheses of the research):**

نحاولُ مِنْ خلالِ هذا البحث التَّحقق مِنْ مدى صحةِ الفرضيَّات التَّاليةِ :

1. يوجد علاقة سببية بين عرض النُّقود وبين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الاقتصاد السوري .

2. الزِّيادة في كميَّة النُّقود بنسبة أكبر من الزِّيادة في النَّاتج المحلِّيِّ الإجمالي الحقيقيِّ في سورية، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

- **مَنهجُ البحثِ (Research Methodology):**

تقومُ عمليَّة البحثِ العلميِّ على التَّفكير الاستقرائيِّ الَّذي يمرُّ بعدَّة مراحل: أوَّلُها المُلاحَظة، وبعدها الفرضيَّة، ثُمَّ التَّجريب، وصولاً للقانون العامِّ. لذا سنذكر أهم الأساليب المُستخدَمة في هذا البحث :

1.الوصفيِّ(Descriptive method)[1]:الذي يقوم في أساسه على جَمْع المعلومات عَنْ المستويات المُختلِفة واتِّجاهاتها، ثم نَظِم المعلومات وتصنيفها وعرضها، ثم تفسير المعلومات و المقارنة فيما بينها، وأخيراً تقديم تحليلٍ دقيق عَنْ العلاقة بَيْنَ المتغيِّرات. وقد استخدمنا مِنْ أنماطهِ نَمَط دراسات العلاقات المُتبادَلة و تشمُل :

- الدِّراسات الارتباطيَّة (Relational studies) : تهتمُّ بالكشف عَنْ العَلاقات بَيْنَ متغيِّرين أو أكثر، لمعرفة مدى الارتباط بَيْنَ هذه المتغيِّرات و التَّعبير عَنَها بصورةٍ رقميَّةٍ .
- الدِّراسات السَّببيَّة المُقارَنة (comparative casual studies): حيث تَدْرُس الظَّاهرة كَمَا هي في الواقع، مِمَّا يعطي دقَّة أكبر للبحث.

2.التَّجريبيِّ (Experimental method): يَتضمَّن إجراءاتٍ لإثبات الفروض الَّتي تَمَّ وضعها، وضبط العوامل المُؤثِّرة _ غير العامل المستقلِّ الَّذي يُراد أنْ يُقاسَ أَثرُه _، وتحديد مكان و زمان التَّجربة و إعداد وسائل للقياس، والإجراء الفعليُّ للتَّجربة عَنْ طريقِ إدخال المُتغيِّر المُستقلِّ وملاحظة ما يَنْتُج عَنْه مِنْ آثار. وقَمْنَا باستخدام التَّجارب طويلة المدى (Long–term test)

و مِنْ أدوات البحث المُستخدَمة المُلاحَظة (Observation): والتي تتمُّ بتتبُّع منهجٍ معينٍ يَجعلُ مِنَ الملاحظات أساساً لمعرفةٍ واعيةٍ أو فهمٍ دقيقٍ لظاهرةٍ معيَّنةٍ .

النَّتائج والُمناقشةُ:

المَبحثُ الأوَّلُ: مفهوم التَّضخُّم وقياسهُ

تُعَدُّ الظَّاهرة الاقتصاديَّة المُتمثِّلة في التَّضخُّم مِنْ بَيْنِ الظَّواهر الأكثرَ تعقيداً في الاقتصاد ، كما تَتَمَيَّزُ بتطور مفهومها مع تطور الفكرِ الاقتصاديِّ ،حيث مر تفسيرها بعدَّةِ مراحلَ على غرارِ المَدرَسةِ الكلاسيكيَّة قَبْلَ أزمةِ الكسادِ الكبير، و كينز بَعدَ هذهِ المرحلة، كما قَسَّمَ الاقتصاديون التَّضخُّم إلى أنواعٍ حسب عِدَّةِ معايير مُبينِين الأسباب النَّظرية المُنشِئة للتَّضخُّم و كيفيَّة قياسهِ، وسنعمل مِنْ خلالِ هذا المَبحث على إبرازِ هذهِ النُّقاط .

[1] **عبيدات ، ذوقان ، و ، عدس ، عبد الرحمن ، و ، عبد الحق ، كايد ، البحث العلمي (مفهومه ، أساليبه ، أدواته) ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الرياض ،2002، ص(192) .**

1- 1 تعريف التَّضخُّم :

تتعدد تعاريفُ هذهِ الظَّاهرة نظراً لارتباطها بأغلبِ الظَّواهر الاقتصاديِّة، حيث يَعتَبِرُ أصحاب النَّظريَّة النَّقديَّة التَّقليديَّة و الَّتي ظَهَرَتْ في القرن التَّاسعِ عشر، أنَّ التَّضخُّم ليس إلّا نتيجةً لزيادةٍ في كميات النُّقود المطروحة للتَّداول ، أيْ أنَّهُ ظاهرةٌ نقديَّةٌ بحته. فالتَّضخُّم حسب رأيهم لا يعدو أنْ يكون((التَّغيُّر النِّسبيَّ في أسعار المُستهلكِين))، أو كما عبَّرَ عنهُ مارشال بأنَّه:((الارتفاعُ المُستمِر في الأسعار)) ،وهو نفس التَّعريف تقريباً الَّذي صاغه كورتير بأنَّ التَّضخُّم هو :((الحالة الَّتي تأخذ فيها قيمة النُّقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع))[1] ،أو كلوزو الَّذي عرفه على أنَّه:((الحركاتُ العامَّةُ لارتفاعِ الأسعارِ النَّاشئة عن العنصرِ النَّقديِّ كعَامِلٍ مُحركٍ دافعٍ))[2].

ومِمَّا سبق نستطيعُ صياغةَ تعريفٍ متكاملٍ للتَّضخُّم مبنيٍّ على الخاصيتين الأساستين للتَّضخُّم على الشَّكل التَّالي: الارتفاعُ العامُ الدَّائم و المُستمِر في المُستَوى العامِ للأسعار مع انخفاض القُدرة الشِّرائيَّة للوحدة الواحدةِ مِنَ النُّقود

1-2 أنواع التَّضخُّم:

يمتاز التَّضخُّم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المِعيار المُستخدَم للتَّمييز فيما بينها، إلَّا أنَّ هذه الأنواع غير منفصلةٍ عن بعضها ، حيثُ تمتازُ جميعُ أنواعِ التَّضخُّم في خاصيَّةٍ واحدةٍ وهي عجز النُّقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً[3]، وفي ضوءِ ذلك سنَستعرِضُ أهمَّ أنواعِ التَّضخُّم[4]:

1.التَّضخُّم الحقيقيُّ (True Inflation): قد عُرِّفَ مِنْ قِبَلِ الاقتصاديِّ الانكليزي "جون مينرد كينز" بأنَّه الحالة الَّتي لا تؤدي فيها الزيادة الإضافيَّة في الطَّلب الكلِّيِّ إلى زيادةِ الإنتاج ، ووفقاً لهذا النَّوع مِنَ التَّضخُّم ترتفعُ الأسعارُ استجابةً لفائض الطَّلب بهدف تحقيق التَّوازن بَيْنَ العرض و الطَّلب، ومِنَ العوامل الَّتي تقف وراء الارتفاعاتِ المتواليةِ في المُستَوى العامِ للأسعار، الظُّروف الاقتصاديِّة السَّائدة وبشكلٍ خاصٍّ ضعفُ مرونةِ جهازِ الإنتاجِ المحلِّيِّ ، حسب كينز فإنَّ مرونة الإنتاج تكون صفراً عند مُستَوى مُعيَّن في الأجل القصير بالنِّسبة للتَّغيرات في الطَّلب الكلِّيَّ.

2.**التَّضخُّم الزاحف**(Creeping Inflation) : وهو عبارة عن اتجاه المُستَوى العامِ للأسعار نحو الارتفاع بصورةٍ بطيئةٍ ولكنها مُستمرة حتَّى في حالةِ عَدَمِ زيادة الطَّلب الكلِّيِّ بنسبةٍ كبيرةٍ .

3.التَّضخُّم المكبوت(Suppressed Inflation): يُشير هذا النَّوع إلى التَّضخُّم المُستمِر غير الواضح، نظراً لتدخل السُّلطات الحكوميَّة في توجيه سير حركة الأسعار مِنْ خلال إصدار التَّشريعاتِ والضَّوابطِ الإداريَّة مِمَّا يحدُّ مِنْ حريَّة العَوامِل الاقتصاديِّة؛ نظراً للقيود الحكوميَّة المُباشرة الَّتي تضعها السُّلطات الإداريَّة والَّتي تحدد المُستَويات العليا للأسعار، بما يكفل عَدم تجاوزها للحدِّ الأقصى مِنْ ارتفاعاتها، وهذا لا يعني القضاء على الظَّواهر التَّضخُّميَّة وإنَّما محاولة التَّخفيف مِنْ حدَّتها.

4.التَّضخُّم الجامح(Hyper inflation): ويعدُّ مِنْ أكثرِ أنواع التَّضخُّم ضرراً على الاقتصاد الوطنيِّ؛ وذلكَ نظراً لارتفاع المُستَوى العامِّ للأسعار بصورةٍ سريعةٍ ومتواليةٍ دون توقف وزيادة سرعة تداول النُّقود، بحيث ينجم عنهُ آثاراً اقتصاديَّةً كبيرةً يصعب على السُّلطات الحكوميَّة الحدُّ مِنْها أو معالجتها في الأجل القصير، ومِنْ أهمِّ الآثار السَّلبية لهذا النَّوع مِنَ التَّضخُّم فقدان النُّقود لقوتها الشِّرائيَّة ووظيفتها كمخزن للقيمة.

---

[1] **البكري ، أنس ، النُّقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2002، عمان ، ص(197).**

[2] **عناية غازي، حسين، التَّضخُّم المالي،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،مصر ،2006،ص(22).**

[3] **الروبي، نبيل ، نظرية التَّضخُّم ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ، 1984، ص(25).**

[4] **الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص(212).**

3-1 أسباب التَّضخُّم :

يُمكِن تقسيم أسباب حدوث التَّضخُّم إلى ثلاثة أوجهٍ رئيسيَّةٍ مِنْ حيث البُعدِ الفكري:

أوَّلاً _ العوامل المُتعلِّقة بالعرض : وتتَمثَّلُ هذه العوامل في:

1. زيادةُ الإنفاق الاستهلاكيِّ و الاستثماريِّ(انخفاض المَيل الحديِّ للادِّخار) :معظمُ النَّظريات الاقتصاديَّة ترى أنَّ التَّوازن بَيْنَ قِوى العرض وقوى الطَّلب يُعتَبر مِنْ أهمِّ سبل استقرار السُّوق حيث يَسْمَحُ بتحديد السِّعر التَّوازني الَّذي يرضي كِلَا الطَّرفَين، لكن أيُّ اختلالٍ في هذا التَّوازن نظراً لكون الاقتصاد في حالة تشغيلٍ كاملٍ أو بسبب عدم مرونةِ الجهازِ الإنتاجيِّ ، يجعل الضُّغوط التَّضخُّميَّة تَظهَر إلى الواجهة [1].

2. العجز في المُوازنة العامَّة للدَّولة: ويقصد به زياد النَّفقات الحكوميَّة العامَّة على إيراداتها العامَّة، بالقدرِ والكمِّيَّة الَّتي تقترضها الدَّولة ، والَّتي غالباً ما تكون مِنْ قِبَل المَصرف المركزيِّ بطرحِ سنداتٍ حكوميَّةٍ، ويُمكِن أنْ تكون هذه الآلية مقصودة مِنْ قِبَلِ الحكومة بهدفِ تمويل مشروعاتها الإنتاجيَّة وتشغيل العناصر الإنتاجيَّة المُعطَلة في المُجتمَع، أو بشكلٍ ضروريٍّ لتغطيةِ نفقاتها الضَّروريَّة كدفعِ رواتب المُوظفِين وتسيير شؤون البِلاد.

لكن غالباً ما تؤدي هذه الأموال لرفع وتيرة التَّضخُّم في الدَّولة، فإذا كان العجز مقصوداً و كان الاقتصاد غيرَ قادرٍ على استيعاب هذه الأموال الَّتي تنوي الحكومة طرحها فيه، فهذا سيؤدي لدخول كتلةٍ نقديَّةٍ كبيرةٍ للسُّوق، مِمَّا يؤدي لإحداث فائضٍ في العرض النَّقدي، أمَّا إذا كانت في حاجةٍ لهذه الأموال لتسيير نفقاتها فهذا غالباً ما يؤدي لمشاكلَ تمويليَّةٍ تجعل الإنفاق الاستثماريِّ للدَّولة يقل، مِمَّا يجعل العرض أقل مِنَ الطَّلب، و هذا بدوره سيكون له نفس الأثر السَّلبي على التَّضخُّم[2].

3. زيادة الإنفاق غير الفعَّال: إنَّ زيادة الإنفاق غير الفعَّال يُعدُّ عبئاً على الدُّولة، فهو عبارة عن ضخٍ لكتلةٍ نقديَّةٍ في السُّوق دون مقابل، وأفضل مثال عن هذا العَامل هو تمويل العمليات الحربيَّة والَّتي تُعدُّ مِنْ أهمِّ الأسباب المُنشئِة للتَّضخُّم، ففي هذه الحالة الاستثنائيَّة تزداد مسؤوليَّات الدَّولةِ و تزداد مصاريفها مِمَّا يجبر الدَّولة على التَّوجه نحو الإصدار النَّقدي غير المُغطى، وهو ما يؤدي حتماً لانخفاض قيمة النُّقود في الدَّولة والَّذي يُعتَبرُ مِنْ أهمِّ مُؤشِّرات التَّضخُّم[3].

ثانياً_ العوامل المتعلقة بزيادة التكاليف : يذكر الاقتصاديون أسباب متعددة لحدوث التَّضخُّم النَّاجم عن دفع الكلفة (cost – push inflation) وهذه الحالات وتتمثَّل بـ:

1.ارتفاع في مُعدَّلات الأجور : تؤدي الزيادة السَّريعة في مُستويات الأجور بفضل النَّقابات العماليَّة القوية إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل، ويفترض هذا التَّحليل سيادة المُنافسة غير التَّامة في كلٍّ مِنْ سوق العمل وسوق السِّلع. حيث يؤدي ارتفاع مُستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشِّرائية للأجور الاسمية، مِمَّا يدفع نقابات العمال إلى التَّدخل عن طريق المُساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي ومِنَ ثُمَّ سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المُستهلِك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسبباً في حصول تضخُّم التَّكاليف[4].

---

[1] **بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دارالخدونية، الجزائر، 2008، ص(148).**

[2] **هارون، عمر، رسالة ماجستير بعنوان (النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2010)،جامعة سعد دحلب، الجزئر،2012،ص(8).**

[3] **روجر، سكوت، استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين، مجلة التمويل و التنمية، آذار 2010، ص(46-49).**

[4] **صقر ، محمد صقر،النظرية الاقتصادية الكلية ،وكالة المطبوعات ، الكويت ،ص(422-435).**

2. الضَّغط الضَّريبي: يُعرَّف الضَّغط الضَّريبي على أنَّه إجمالي الضَّرائب إلى النَّاتج المحلِّيِّ الخام[1]، و يهدف إلى تحديد التَّغيُّرات الاقتصاديَّة النَّاتجة عن الاقتطاعات الضَّريبية. ومِنْ خلال هذا التَّعريف يُمكِن أنْ نستنتج مقدار الأثر الَّذي يلعبه الضَّغط الضَّريبي في الرفع مِنْ التَّكاليف، فكلما كان الضَّغط الضَّريبي مرتفعhW ساهم ذلك في الخفض مِنْ التَّنافسية داخل السُّوق، ورفع التَّكاليف المُباشرة للمُؤسسات، مِمَّا ينعكس بشكل مباشر على المُستَوى العامِّ للأسعار بالارتفاع، ويحد مِنْ قدرة السُّوق على التَّطور والتَّوسع و جلب الاستثمار و الَّذي سينعكس بدورهِ على المردودية الجبائية للدَّولة[2].

3. انخفاض قيمة صرف العملة الوطنيَّة :يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنيَّة تجاه العملات الأُخرى إلى ارتفاع مُعدَّلات التَّضخُّم، و بذلك يتأثر سعر الصرف مِمَّا يؤدي إلى زيادةِ عَدَدِ وحدات العملة الوطنيَّة الَّتي يتم تبادلها بوحدةٍ واحدةٍ مِنَ العملة الأجنبية[3]، كما يتسبب التَّضخُّم في هروب رؤوس الأموال للخارج، وعرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبيَّة المُباشرة، وهذا ما سينعكس بالسَّلب على ميزان المدفوعات، مِمَّا يضطر الدُّول لتمويل عجزها في الحساب الجاري بالاستدانة وهذا ما شرحه الاقتصادي السُّويدي "جوستاف كاسل" في نظريته المعروفة بنظرية القدرة الشِّرائية للعملة حيث فسر أنَّ اختلاف أسعار الصَّرف بَيْنَ البَلدَين ما هو في الحقيقة إلَّا انعكاس لاختلاف نسب التَّضخُّم بينهماDTC=INF [4].

4. التَّضخُّم المستورَد: التَّضخُّم الَّذي يمسُّ السُّوق الوطنيَّة نتيجة ارتفاع أسعار السِّلع و الخِدْمَات المُستورَدة مِنَ البلد المُصدِّر، وخاصَّةً في حالة ارتفاع نسبة الواردات مِنَ المَواد الخام والسِّلع الوسيطة المُستوردة الدَّاخلة في العمليَّة الإنتاجيَّة، حيث يؤدي ارتفاع أسعارِ الواردات إلى ارتفاع المُستَوى العامِ للأسعار، وبصورةٍ خاصَّةٍ إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطيةِ جزءٍ كبيرٍ مِنَ احتياجاته مِنَ السِّلع والتَّجهيزات المُختلِفة.

ثالثاً_ العوامل المُتعلِّقة بالكتلةِ النَّقديَّة :

لقد اتفقت العديد مِنَ المَدارس الاقتصاديَّة أنَّ السَّبب الأوَّل للتَّضخُّم لا يعدو أنْ يكون نقديَّاً، حيثُ ترى هذه النَّظريات التَّوسع النَّقديَّ في الاقتصاد هو المُسبب الرَّئيسيُّ للتَّضخُّم، فالتَّوسع النَّقديُّ النَّاتج عن طَبْعِ النُّقود دون مقابل اقتصاديٍّ أو عينيٍّ(ذهب أو عملات صعبة) سيؤدي لا محالة لحدوث تضخُّم، فضخ كتلةٍ نقديَّةٍ مِنْ هذا النَّوع في السُّوق ستنعكس بشكلٍ سلبيٍّ على المُستَوى العامِ للأسعار مِنْ خلال دفعه للارتفاع .

1-4 قياس التَّضخُّم :

باعتراف جميع الخبراء، فإنَّه ليس هناك مقياسٌ دقيقٌ لقياس التَّضخُّم و لا توجد كذلك طريقةٌ موحدةٌ لقياسه، إذ يمكِن قياس التَّضخُّم مِنْ خلال عدَّة طرقٍ مُختلِفةٍ ،يمكن توضيح أَهمِّها بشكلٍ مختصرٍ على النَّحو التَّالي:

1. طريقة الأرقام القياسيَّة : الرَّقم القياسيُّ هو مُؤشِّرٌ إحصائيٌّ يُستخدَم في قياس التَّغيُّر الَّذي يطرأُ على ظاهرةٍ مِنَ الظَّواهر الاقتصاديَّة أو الاجتماعيَّة، وتَنقسِم الأرقام القياسيَّة الخاصَّة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواعٍ مِنْ أهمِّها ما يلي :

أ. الرَّقم القياسيُّ لأسعار الجملة والتَّجزئة : وهناك أربعة أنواعٍ مِنَ الأرقام القياسيَّة المُرجَّحة تُعرَف بأسماء العلماء الَّذين توصلوا إليها وهي:

---

[1] **بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، مرجع سابق، ص(222).**

[2] **هارون،عمر ، مرجع سابق ، ص(9).**

[3] **حاكم محسن محمد ،أثر التَّضخُّم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2003 ، ص(70)**

[4] **علة ، محمد ، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري،جامعة الجزائر ، الجزائر ،2003، ص(63-66)**

• **الرَّقم القياسيُّ لاسبير المرجَّح بكمِّيات فترة الأساس:**

$$\text{La Speyres Index} = \frac{\sum p1 \times Q0}{\sum p0 \times Q0} \times 100$$

P0: أسعار فترة الأساس– Q0: كميات فترة الأساس – P1: أسعار فترة المقارنة

• **الرَّقم القياسيُّ باش المرجَّح بكمِّيات فترة المُقارنة :**

$$\text{La Paache Index} = \frac{\sum p1 \times Q1}{\sum p0 \times Q1} \times 100$$

P0:أسعار فترة الأساس– Q1: كميات فترة المقارنة – P1:أسعار فترة المقارنة

• **الرَّقم القياسيُّ الأمثل (رقم فيشر):**

$$\text{Fisher Index} = \sqrt{\left[\frac{\sum p1 \times Q0}{\sum p0 \times Q0} \times 100\right]\left[\frac{\sum p1 \times Q1}{\sum p0 \times Q1} \times 100\right]}$$

• **الرَّقم القياسيُّ لمارشال – إدجورث**

$$\text{Marshal– Edgourth Index} = \{ \Sigma P1(Q0+Q1)/ \Sigma P0(Q0+Q1) \}100$$

ب. **الرَّقم القياسيُّ الضِّمني:** يُعد مِنْ أكثر الأرقام القياسيَّة استخداماً، وذلك نظراً لاحتواء هذا المُؤشِّر على أسعار جميع السِّلع والخِدْمَات الموجودةِ في الاقتصاد القوميِّ، سواءً كانت سلعٌ وسيطةٌ أو إنتاجيَّةٌ أو سلعٌ استهلاكيَّةٌ نهائيَّةٌ، كما يتضمن أسعار الجملة والتَّجزئة على السَّواء[1]. وتَعتَمد العديد مِنَ الهيئات والمُنظمات الدُّوليَّة وبالأخصِّ صندوق النَّقد الدُّولي على هذه المُؤشِّرات كدليلٍ على وجود الضُّغوط التَّضخُّميَّة في الاقتصاد، ويتمُّ الحصول على هذا الرَّقم مِنْ خلال قسمةِ الدَّخل القوميِّ الإجماليِّ بالأسعار الجارية في سنةٍ معينةٍ على الدَّخل القوميِّ الإجماليِّ لنفس السَّنة بالأسعار الثَّابتة مضروباً في مئة.

2. طريقة الفجوات التَّضخُّميَّة: تَعتمِد هذه الطَّريقة على قياس الفجوات التَّضخُّميَّة (وهي طريقةٌ متأثِّرةٌ بالتَّحليل الكينزي) والَّتي تقيس الفروق بين حجم السِّلع و الخِدْمَات المُنتَجة في الاقتصاد و بين القوة الشِّرائيَّة المتوفرة في أيدي المُستهلكِين، و هي عبارة عن الفرق بين الطَّلب الكلِّيِّ النَّقديِّ (الإنفاق الوطنيِّ المُقدَّر بالأسعارِ الجَارية) و بَيْنَ حجم النَّاتج الوطنيِّ الحقيقيِّ، أيْ تقيس الاختلال بَيْنَ النُّمو في مخزون النُّقود والنُّمو في النَّاتج الدَّاخليِّ، ومنه:

الفجوة التَّضخُّميَّة =الطَّلب الكلِّيِّ النَّقديِّ –الدَّخل الوطنيِّ الحقيقيِّ

3.مُعدَّل الضَّغط التَّضخُّميِّ: ويتمُّ فيه مقارنةُ مُعدَّل التَّغيُّر النِّسبيِّ للنَّاتج المَحلِّيِّ الإجماليِّ بالأسعارِ الجَارية بمُعدَّل التَّغيُّر النِّسبيِّ للكتلةِ النَّقديَّة ، ويُستفاد منه في معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعاني مِنْ تضخُّمٍ أو انكماشٍ نقديٍّ وذلك مِنْ خلال العلاقة التَّالية:

مُعدَّل الضَّغط التَّضخُّميِّ=التَّغير النِّسبيُّ للكتلة النَّقديَّة– النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ بالأسعار الجَارية

4. معيار الإفراط النَّقديِّ : ويستند هذا المِعيار إلى أنَّ التَّغيُّر في نصيب الوحدةِ المُنتِجة مِنَ النُّقود هي السَّبب الرَّئيسيِّ في ارتفاع الأسعار ، وتُستَخدم الصِّيغة التَّالية لحساب كمِّيَّة النُّقود عند حجمها الأمثل :

$$\text{Mext} = \text{Qo Yt} - \text{Mt}$$

Mext: حجم الإفراط النَّقدي – Yt : حجم النَّاتج المحلِّيِّ الحقيقيِّ – Mt : كمِّيَّة النُّقود المتداولة

Qo : متوسط نصيب الوحدة المنتجة في النَّاتج المحلِّيِّ الحقيقيِّ مِنْ كمِّيَّة النُّقود المتداولة .

---

[1] **غلول فتحيه محمد، " تقييم مقاييس التَّضخُّم في مصر"، بحوث ندوة آليات التَّضخُّم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3– 5 آذار 1990 ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة،1992 ،ص(74).**

5. مُعامِل الاستقرار النَّقديِّ: يستند هذا المِعيار في قياس الفجوة التَّضخُّميَّة إلى أفكار النَّظرية الكمِّيَّة الحديثة، والَّتي ربط فيها الاقتصاديُّ فريدمان التَّضخُّم باختلال العَلاقة بَيْنَ الزِّيادة في كمِّية النُّقود والزِّيادة في النَّاتج القوميِّ الحقيقيِّ[1]، حيثُ يرى فريدمان أنَّ الزِّيادة في كمِّيَّة النُّقود بنسبةٍ أكبر مِنَ الزِّيادة في النَّاتج القوميِّ الحقيقيِّ، تولد فائض طلبٍ يَدفَع بالأسعار نحو الارتفاع ،ويتمُّ حساب مُعامِل الاستقرار النَّقديِّ مِنَ خلال المعادلة التَّالية[2]:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

ΔM :التَّغير في كمِّيَّة النُّقود– M:كمِّيَّة النُّقود– ΔY:التَّغيرفي النَّاتج القوميُّ الحقيقيُّ– Y:النَّاتج القوميُّ الحقيقيُّ

6. معيار فائض المَعروض النَّقديِّ : تتحدَّدُ الفجوة التَّضخُّميَّة وفقًا لهذا المِعيار بمقدارِ الزِّيادة في كمِّية النُّقود المعروضة في المُجتمَع عن تلك النِّسبةِ من الدَّخل الحقيقيِّ الَّتي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورةِ نقودٍ سائلةٍ خلال فترةٍ زمنيَّةٍ معينةٍ[3] ،ويُمكِن التَّعبير عن الفجوة التَّضخُّميَّة وفقًا لهذا المِعيار بالمعادلة التَّالية:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

G: الفجوة التَّضخُّميَّة – ΔM: التَّغير في عرض النُّقود – M كمِّيَّة النُّقود – GNP : النَّاتج القوميُّ الإجماليُّ ΔGNP : التَّغير في النَّاتج القوميِّ الإجماليِّ.

1-5 التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ:

أدَّت الأوضاع السِّياسيَّة المُضطربة في نهاية الخمسينيات وخلال عَقْدِ السِّتينيات إلى ارتفاع مُعدَّلات التَّضخُّم بسبب عدم استقرار الأحوال الاقتصاديَّة، وخضوع التَّوجهات الاقتصاديَّة إلى التَّقلب السَّريع والتَّعديل الدَّائم الَّذي لم يَنتُج عنه سوى انعدام السِّلع المُمكِن شراؤها، وهروب الرَّساميل إلى الخارج، وانعدام الفرص المُتاحة للقِطَاع الخاصِّ، بينما كانت المُساعدات الدَّوليَّة والعربيَّة وتحويلات المُغتربِين السُّوريِّين تعيدُ بعض التَّوازن إلى الاقتصاد السُّوريِّ خلال تلك المرحلة[4].

أما في السَّبعينيات فإنَّ التَّضخُّم بقيَ محدوداً وخاصَّةً خلال الفترة (1970–1973)، وبسبب حرب تشرين الأوَّل عام 1973 فإنَّ مُعدَّل التَّضخُّم قد تجاوز 14% في عام 1974و 16% في عام 1975، وفي عام 1979 بدأ بالانخفاض حيثُ وَصَلَ إلى 4.9% وذلك تحت تأثير استقرار الأوضاع الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة، وبسبب المُساعدات الماليَّة الَّتي تلقتها سورية مِنْ دول الخليج الَّتي استفادت مِنَ الفورة النِّفطيَّة الأُوْلى[5] واستخدام هذه المُساعدات في التَّوسع بالخدمات العَامَّة و إقامة بعض الصِّنَاعات.

في حين شهدت الثَّمانينيات ارتفاعاً كبيراً في مُعدَّل التَّضخُّم، وأَخذ التَّضخُّم خلال سنوات العَقد شكلَ " التَّضخُّم الجامح" ولاسيَّما عام 1982، وقد ساهم في جموح التَّضخُّم العجوزات المستمرة في موازنة الدَّولة والتَّراجع الكبير في المُساعدات العربيَّة وتأثير المُشكلة الأمنيَّة الدَّاخليَّة وكذلك بسببِ الاجتياح الاسرائيلي للبنان، وفي النِّصف الثَّاني مِنَ الثَّمانينيات ارتفع مُعدَّل التَّضخُّم حيث بَلَغَ 50% عام 1987 و 45% عام 1989 [6].

---

[1] الروبي ، نبيل ،مرجع سابق ، ص(241)

[2] زكي، رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص(135).

[3] شوتر، منهل، العمار، رضوان ، النُّقود والبنوك، عمان، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، 1996، ص(173،174).

[4] رياض الأبرش، محمد ،التضخم في سورية،بحث مقدم في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة ، دمشق، 1995، ص(8)

[5] أحمد مصبح، عماد الدين، بحث : محددات التضخم في الاقتصاد السوري ، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، 2006، ص(7).

[6] مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية، دمشق ، 1992، ص(52–53)

أمَّا في التِّسعينيَّات مِنَ القرن العشرين، فإنَّ الحكومة اتبعت سياسات انكماشيَّة حادَّة أدَّت إلى تخفيض مُعدَّل التَّضخُّم تباعاً وصولاً إلى أرقامٍ سالبةٍ في مُعدَّله (انكماش)، حيث بَلَغَ مُعدَّل نموِّ الرَّقم القياسيِّ لأسعار المُستهلِك في عام 1999 (-2.07%)، وكانت موازنةُ الدَّولة الأداة الرَّئيسيَّةَ في إدارة التَّضخُّم، وتشيرُ البَيانات أنَّ الحكومة انتقلت بشكلٍ سريعٍ بعد أزمة الصَّرف عام 1986 مِنْ سياسة عجزٍ سنويٍّ يتراوحُ بين 30-40% مِنَ الإيرادات إلى سياسة تقشفٍ صارمةٍ لا يحلم صندوق النَّقد الدُّوليِّ أنْ يفرضها بهذه القسوة على أيَّة حكومةٍ، خرجت بعدها المُوازنة بفائضٍ قدره 9% مِنْ إيرادات الحكومة [1].

الجَّدول (1-1) تطوّر مُعدَّلات التَّضخُّم في سورية خلال سنوات الخُطَّة الخمسيَّة الثَّامنة

السَّنة	1996	1997	1998	1999	2000	2000-1996
مُعدَّل التَّضخُّم (%)	8.82	2.17	-0.53	-2.07	-0.60	-0.22

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية قسم التجارة والأسعار.

أمَّا الأهداف الإستراتيجيَّة للخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة 2001-2005 فقد تَضَمَّنت تحقيق توازنٍ اقتصاديٍّ بَيْنَ التَّدفقات النَّقديَّة و التَّدفقات السِّلعيَّة، حيث يعكس هذا الهدف الاهتمام باستقرار الأسعار عن طريق استهداف التَّضخُّم والوصول بمُعدَّلاته إلى أدنى حدٍّ مُمكِن، ويوضِّح الجَّدول(**1-2**) تطوُّر مُعدَّلات التَّضخُّم خلال فترة الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة.

الجَّدول (1-2) تطوّر مُعدَّلات التَّضخُّم في سورية خلال سنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة

السَّنة	2001	2002	2003	2004	2005	2005-2001
مُعدَّل التَّضخُّم (%)	3.00	0.97	4.81	4.59	7.89	3.55

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية قسم التجارة والأسعار.

ويبيِّن الجَّدول السَّابق أنَّ مُعدَّلات التَّضخُّم في سنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة اتجهت إلى الزِّيادة ،حيثُ سَجَّل وسطي مُعدَّل التَّضخُّم لسنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة ارتفاعاً عن وسطي السَّنوات الخمس السَّابقة، وهذا يدلُّ على أنَّ السِّياسات الماليَّة والنَّقديَّة المُستخدَمةِ لتحقيق التَّوازن بَيْنَ التَّدفق السِّلعيِّ والتَّدفق النَّقديِّ لم تحقِّق أهدافها في المحافظة على استقرارٍ نسبيٍّ في الأسعار، وضَبط مُعدَّلات التَّضخُّم عند حدودٍ معينةٍ و المُحافظة على القوَّة الشِّرائيَّة لليرة السُّوريَّة.

وخلال **الفترة 2006-2010** كان الاقتصاد السُّوريُّ يعيش فترة تأسيسٍ للتَّحول إلى اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ، وعلى الرَّغم مِنْ تحسن الاقتصاد في بعض النَّواحي مثل تحقيق مُعدَّلات نموٍّ عاليةٍ وتدفق الاستثمارات وغيرها إلَّا أنَّ المُستوى المعيشيِّ لم يتحسن، حيثُ نلاحظ ارتفاع معدَّل التَّضخُّم إلى 10.16% في عام 2006 ، وبعدها ينخفض في عام 2007، ولكنه يرتفعُ بشكلٍ كبيرٍ في عام 2008 إلى 15.79%؛ حيث ارتفعت الأسعار

[1] **عيطة ، سمير ،رؤية في السياسة المالية و النقدية في الاقتصاد السُّوري ، الجزء الأول ، صحيفة تشرين ، دمشق ، 2 آب 2002،ص(8).**

العالمية للمواد الغذائية وارتفعت أسعار الوقود التي انعكست بدورها على قطاع النقل* بعد الأزمة الماليَّة العالميَّة ، وعاودت معدَّلات التَّضخُّم الانخفاض في عامي 2009–2010 لتصلَ إلى 3.03%، 4.41% على التَّتالي.

الجَّدول (1–3) تطوُّر مُعدَّلات التَّضخُّم في سورية خلال سنوات الخُطَّة الخمسيَّة العاشرة

السَّنة	2006	2007	2008	2009	2010	2010–2006
مُعدَّل التَّضخُّم (%)	10.16	3.48	15.79	3.03	4.41	5.08

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية قسم التجارة والأسعار.

المَبحثُ الثَّاني :العلاقة بَيْنَ التَّضخُّم و عرض النُّقود في الأدب الاقتصاديِّ:

2–1 آراء المُدرسة الكلاسيكيَّة:

تُعدُّ نظريَّةُ كمِّية النُّقود مِنْ أهمِّ النَّظريَّات الَّتي سادت في الفكرِ الاقتصاديِّ الكلاسيكيِّ، وتُعنَى هذه النَّظريَّة بتفسير العوامل المُحدِّدة للمُستوَى العامِ للأسعارِ، حيثُ ساد اعتقادٌ خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثَّامن عشر وبداية القرن التَّاسع عشر بوجود علاقةٍ وثيقةٍ بين كمِّية النُّقود والتَّضخُّم، وأنَّ التَّضخُّم يُعدُّ نتيجةً طبيعيَّةً للزِّيادة في كمِّية النُّقود[1]، وتقومُ نظريَّة كمِّية النُّقود على عددٍ مِنَ الفرضيات تَتَمثَّلُ فيما يأتي[2]:

1. كمِّية النُّقود هي العامل الأساس المُؤثِّر في حركات الأسعار.
2. كمِّية النُّقود تتناسبُ طرداً مع المُستوَى العام للأسعار، ومن ثم تتناسب عكساً مع قيمة النُّقود.
3. ترتبط كمِّية النُّقود بعلاقةٍ طرديَّةٍ مع الطَّلب على السِّلع و الخِدْمَات، وبعلاقةٍ عكسيَّةٍ مع عرض السِّلع والخِدْمَات.
4. تقوم هذه النَّظريَّة على افتراض التَّشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ويرجعُ التَّضخُّم وفقًا لنظريَّة كمِّية النُّقود إلى الإفراط في عرض النُّقود، وذلك لأنَّ زيادة الإصدار النَّقديِّ ينجم عنه زيادةً في الطَّلب على النُّقود ومِنْ ثُمَّ ارتفاع في مِستَويات الأسعار، ويترتب على زيادة عرض النُّقود بالنِّسبة إلى الطَّلب عليها انخفاض في قيمتها ، أيْ حصول ارتفاع في المُستوَى العام للأسعار، أمَّا في حالة زيادة الطَّلب على النُّقود بالنِّسبة لعرضها، فإنَّ ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وبالتَّالي انخفاض المُستوَى العامِ للأسعار.

2–1 آراء المَدرسَة الكينزية:

أتت النَّظريَّة الكينزية مُعالِجةً لأخطاء النَّظريَّة الكلاسيكيَّة ومحاولةً إخراج الاقتصاد العالميِّ مِنْ أزمةِ الكساد الكبير سنة 1929 – 1933 ، وقد اعتمد كينز في تحليله للتَّغيرات في المُستوَى العامِ للأسعار على التَّفاعل بين قوى الطَّلب الكلِّيِّ وقوى العرض الكلِّيِّ، حيث يرى كينز أنَّ زيادة الطَّلب الفعلي الَّذي لا يواكبه زيادةٌ في السِّلع والخِدْمَات (العرض المتاح) هو الأمر الَّذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتَّضخُّم مرتبطٌ بحدوث تطوراتٍ في عددٍ مِنَ المُتغيِّرات الاقتصاديَّة أهمُّها العرض الكلِّيُّ المُتاح والطَّلب الكلِّيُّ الفعلي و كمِّيَّة النُّقود المعروضة للتَّداول وأسعار الفائدةِ،

*** بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية نلاحظ أن الرقم القياسي للنقل قد ارتفع من 111 عام 2007 إلى 151 عام 2008، كما ارتفع الرقم القياسي للغذاء من 122عام 2007 إلى 147 عام 2008.**

[1] الروبي ، نبيل ، مرجع سابق ، ص(48).

[2] عناية ، غازي حسين ، مرجع سابق ،ص(27).

بالإضافةً إلى مستوى التَّشغيل في الجهاز الإنتاجيِّ(أيْ نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كليا أم جزئيا)، ويعتمد التَّحليل الكنزي في تفسير التَّضخُّم على مرحلتين أساستين[1]:

1. مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطنيِّ مستوى التَّشغيل الكامل: في هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجيَّة لم تصل إلى أقصى طاقتها، وبالتَّالي فإنَّ حدوث زيادةٍ في الطَّلب لن يترتب عليه ارتفاع في المُستَوى العام للأسعار، لأنَّ الزِّيادة في الطَّلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السِّلع والخِدْمَات مِنْ خلال استغلال الطَّاقات الإنتاجيَّة العاطلة مِمَّا لا يؤثِّر على مُستَويات الأسعار.

2.مرحلة التَّشغيل الكامل: وهي الحالة الَّتي تعمل فيها الموارد الاقتصاديَّة كافَّة ، حيث يؤدي زيادة حجم الطَّلب الكلِّيِّ على السِّلَع والخِدْمَات عن العرض الحقيقيِّ لها إلى ارتفاع المُستَوى العام للأسعار، نظراً لعدم وجود موارد اقتصاديَّة عاطلة يُمكِن استخدامها لمواجهة الزِّيادة في حجم الطَّلب، مِمَّا يؤدي إلى حدوث تضخُّمٍ حقيقيٍّ حسب كينز. ومعنى ذلك أنَّه إذا كانت الزِّيادة في الطَّلب الفعَّال متناسبةٌ مع زيادة العرض النَّقديِّ فإنَّ الزِّيادة في الطَّلب ستحدثُ الأثر نفسه الَّذي تحدثه الزِّيادة في عرض النُّقود، ومن ثم فإنَّ وجهة نَظَرِ الكلاسيكيِّين و الكنزيين تلتقي معاً إذا كان الاقتصاد القوميُّ قَد بَلَغَ مرحلة التَّشغيل الكامل، إلَّا أنَّ هذه النَّظريَّة لا تَعتَبِر أنَّ زيادة كمِّيَّة النُّقود تؤدي إلى زيادة المُستَوى العام للأسعار عند مرحلة التَّشغيل التَّام إذا صاحب الزِّيادة في كمِّيَّة النُّقود زيادةٌ في تفضيل السُّيولة و الاكتناز لدى الأفراد.

3-1 آراء المَدرسَة النَّقديَّة:

بعد نهاية الحرب العالميَّة الثَّانية أعادت المَدرسَة النَّقديَّة الحديثة (مَدرسَة شيكاغو) بقيادة "ميلتون فريدمان" النَّظرية الكمِّيَّة إلى الحياة، و ذلك بصياغتها في صورةٍ حديثةٍ، حيثُ يرى "فريدمان" بأنَّ التَّضخُّم ظاهرةٌ نقديَّةٌ باعتباره نتيجةً للنُّموِّ غير المُتوازن بَيْنَ كمِّيَّة النُّقود وحَجْمِ الإنتاج، وهذه النَّظريَّة تتمثَّل في نظرية الطَّلب على النُّقود، حيثُ أنَّها تبحثُ في العَلاقة بَيْنَ التَّغيُّر في نصيب الوحدة المُنتِجة من النُّقود والتَّغيُّر في مستوى الأسعار، وذلك مِنْ خلالِ ما يطرأ للطَّلب على النُّقود مِنْ تغيُّرات، ويرى "فريدمان" بأنَّ الطَّلب على النُّقود يتوقف بالإضافةِ إلى أذواق المُستهلكِين والأفضليات الَّتي يرونها على الاعتبارات الآتية[2]:

1. دخل أو ثروة الأفراد كونها عنصراً أساسيَّاً في الطَّلب على النُّقود: حيثُ يرى "فريدمان" أنَّ الطَّلب على النُّقود يعتمد على الثَّروة وليس على الدَّخل الجاري حسب آراء كينز، ولم يقتصر مفهوم "فريدمان" في تحديده للثَّروة على الثَّروة الماديَّة فحسب، بل اشتملت على الثَّروة البشريَّة أيضاً، ويرى أنَّه كُلَّما زادت نسبة الثَّروة البشريَّة إلى إجمالي الثَّروات كلما زاد الطَّلب على النُّقود، بخاصَّةً في ظلِّ الرُّكود الاقتصاديِّ وارتفاع مُعدَّلات البطالة.

2. العوائد المتحققة مِنَ البدائل المُختلِفة للاحتفاظ بالثَّروة: وذلك مِنْ خلال إجراء المُقارنةِ بَيْنَ مُختلَف العوائد الَّتي قد تتحقَّق نتيجة الاحتفاظ بالثَّروة، سواءً تمَّ الاحتفاظ بها في صورةٍ نقديَّةٍ، أو استثمارها في الأسهم والسَّندات أو الاحتفاظ بها في صورةٍ عينيَّةٍ، وتتحدَّدُ تكلفة الاحتفاظ بالنُّقود بالعائد المفقود نتيجة الاحتفاظ بالنُّقود في صورتها النَّقديَّة وعَدَمُ استثمارها في أحد المجالات الاستثماريَّة الَّتي تحقِّقُ عوائد مرتفعة تعوض النَّقص في القوة الشِّرائية لوحدة النَّقد.

من خلال ما سبق، يتبين لنا مدى التَّقارب بَيْنَ آراء كلٍّ مِن نظريَّة كمِّيَّة النُّقود في الفكر الكلاسيكيِّ والنَّظرية الكمِّيَّة الحديثة، وذلك بعدهما التَّضخُّم نتيجةً لزيادة كمِّيَّة النُّقود المتداولة بالنِّسبة لكمِّيَّة الإنتاج، غير أنَّ النَّظريَّة الكمِّيَّة الحديثة لم

---

[1] **صالح جلال، أحمد محمد، مرجع سابق، ص(41-44).**

[2] **الروبي نبيل، مرجع سابق، ص (64).**

تفترض ثبات كلٍّ مِنَ الإنتاج وسرعة تداول النُّقود، والَّتي تمثِّل نقطة الاختلاف بَيْنَ النَّظريَّة الكمِّيَّة الحديثة، ونظريَّة كمِّيَّة النُّقود في الفكر الكلاسيكيِّ، كما أنَّها لم تفترض حالة التَّوظيف الكامل، وعلى ذلك يُعد حَجْمُ الإنتاج عنصراً متغيراً، وذلك بعكس الآراء الَّتي وردت في الفكر الكلاسيكيِّ.

ويرى" فريدمان" بأنَّ ثبات كمِّيَّة النُّقود في المُجتمَع – على سبيل الافتراض – مع زيادة حَجْمِ النَّاتج الإجماليِّ، سوف يؤدي إلى انخفاض المُستوى العام للأسعار، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأُخرى، ويرجع الانخفاض في المُستَوى العامِ للأسعار لانخفاض نصيب الوحدة المنتجة مِنْ كمِّيَّة النُّقود المتداولة في المُجتمَع.

- **المَبحثُ الثَّالث :عرض النُّقود في الاقتصاد السُّوريِّ**

تعرَّفُ السُّيولة المحلِّيَّة بأنَّها العرض النَّقديُّ بمفهومه الواسع**(M2)**، والَّذي يتكون مِنَ العرض النَّقديِّ بمفهومه الضَّيق(الكتلةِ النَّقديَّةM1) وشِبْهِ النَّقد. ويتكون العرض النَّقديُّ بمفهومه الضِّيق مِنَ النَّقد في التَّداول بالإضافةِ إلى الودائع تحت الطَّلب، كما يتكون شِبْهُ النَّقد مِنَ الودائع لأجل وودائع التَّوفير بالليرة السُّوريَّة والودائع بالعملات الأجنبيَّة والتَّأمينات لقاء عمليات الاستيراد. ويوضح لنا الجدول(3–1) مكونات السُّيولة المحلِّيَّة في الاقتصاد السُّوريِّ .

الجَّدول (3–1) مكونات السُّيولة المحلِّيَّة في سورية خلال الفترة (1996–2010)

الأعوام	السيولة المحلية M2	مُعدَّل نمو السيولة المحلية (M2) (%)	الكتلة النقدية m1	مساهمة الكتلة النقدية في نمو السيولة المحلية(%)	شبه النقد	مساهمة شبه النقد في نمو السيولة المحلية(%)
1996	366660	10	243947	59.6	104624	40.4
1997	395847	8	260819	57.8	116939	42.2
1998	435565	10	281898	53.1	135636	47.1
1999	488513	12	313201	59.2	160346	46.7
2000	586163	20	368670	56.8	194801	35.3
المتوسط		11		57.3		42.3
2001	730394	25	419939	35.5	310454	80.2
2002	875427	20	503030	57.3	372397	42.7
2003	946756	8	550316	66.3	396440	33.7
2004	1073550	13	610859	47.7	462691	52.3
2005	1200692	12	697700	68.3	502992	31.7
المتوسط		10		52.0		48.1
2006	1310694	9	687438	-9.3	623256	109.3
2007	1472608	12	731669	27.3	740940	72.7
2008	1656100	12	827260	52.1	828840	47.9
2009	1810734	9	912630	50.5	895846	49.5
2010	2039278	13	1063510	66.0	977530	35.7
المتوسط		9		38.2		61.8

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، النشرات الاحصائية الربعية أعداد مختلفة .

ويتضح لدينا مِنْ خلال الجَّدول السَّابق مايلي :

1. اتسمت السِّياسة النَّقديَّة المطبقة خلال الفترة 2006–2010 بالتَّوسع الحذر حيث نَمت السُّيولة المحلِّيَّة بمُعدَّل (9%)، وهو أقل مِنْ مُعدَّلات النُّموِّ المُسجَّلة خلال الفترتين السَّابقتين 1996 –2000 و 2001–2005 حيث بَلَغَتْ (11%) و (10%)على التَّوالي.

2. ساهمت الزِّيادة في النُّقود بمفهومها الضَّيق بالجزء الأكبر مِنَ الزِّيادة في السُّيولة المحلِّيَّة خلال الفترة المدروسة، وبَلَغَتْ مساهمتها نحو (57.3%) خلال الفترة 1996–2000 لتنخفض مساهمتها خلال الفترتين التَّاليتين 2001–2005 و 2006–2010 إلى (52%) و(38%) على التَّرتيب.

3. أمَّا الزِّيادة في عنصر شبه النُّقود فقد كان له النَّصيب الأكبر في زيادة السُّيولة المحلِّيَّة خلال الفترة 2006–2010 وقد بلَغَتْ نسبة مساهمته (61.8%).

ومِنْ خلال الشَّكل رقم(3–1) يلاحظ تطوُّر حِصَّة شبه النَّقد في زيادة السُّيولة المحلِّيَّة المرتبطة بتطوُّر القِطَاع المصرفيِّ لتصل هذه الحصَّة إلى 109.3% كحدٍّ أعلى لها خلال عام 2006، حيث انعكس عمل المصارف الخاصة على حجم التعامل المصرفي فقد ارتفعت نسبة الإيداعات بشكل عام بين عامي 2005–2006 إلى حوالي 30% بينما ارتفعت في القطاع الخاص المصرفي بنسبة 154% عام 2005 و 96% عام 2006[1].

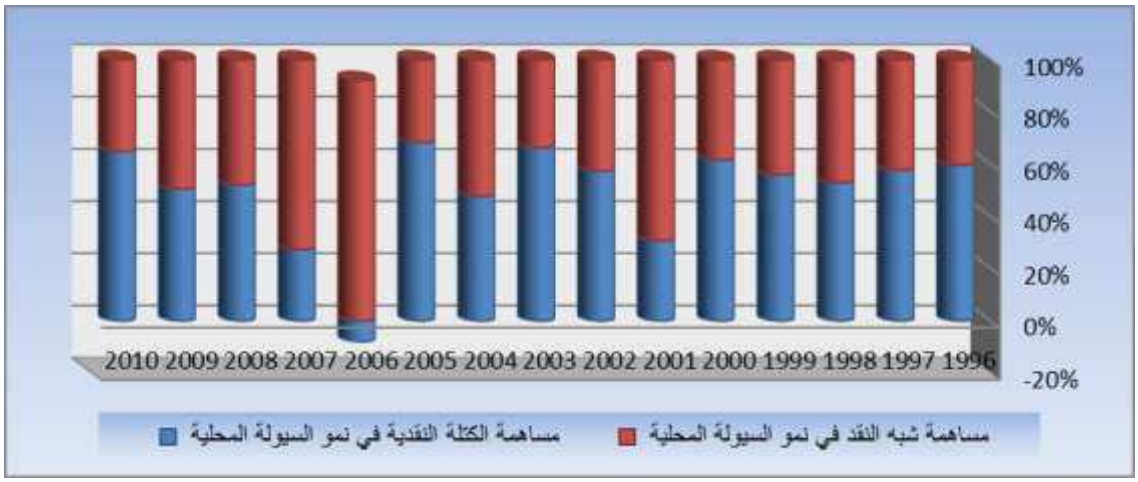

الشَّكل (3–1) الأهميَّة النِّسبيَّة لمكونات السُّيولة المحلِّيَّة

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1–1)

3–1 العوامل المؤثِّرة في السُّيولة المحلِّيَّة :

ماهي العوامل المسؤولة عن النُّموِّ في العرض النَّقديِّ في سورية ؟ يُمكِن الإجابة على هذا السُّؤال مِنْ خلال تحليل البنود المقابلة للسِّيولة المحلِّيَّة (M2) لمعرفة الأهميَّة النِّسبيَّة لكلٍّ مِنْها. وتَشْمُل هذه البنود: صافي الائتمان المحلِّيِّ(صافي الموجودات المحلِّيَّة) وصافي الأصول الأجنبيَّة وصافي الأصول الأُخرى، حيثُ يوضح لنا الجَّدول (3–2) مايلي :

1. خلال الفترة 1996–2000 نلاحظ أنَّ صافي الموجودات الأجنبيَّة هي المُساهم الأساسيُّ في زيادة السُّيولة المحلِّيَّة بنحو (120.71%) كوسطي لهذه الفترة، بالمقابل انخفضت نسبة مساهمته في زيادة السُّيولة إلى(42.80%)

[1] **مصرف سورية المركزي ، النشرة الإحصائية الربعية لعام 2007.**

كمتوسط للفترة 2000–2005، ثُمَّ ساهم خلال الفترة 2006–2010 في تخفيض السُّيولة المحلِّيَّة بمُعدَّل (16.12%–)، ولهذا يمكننا القول أنَّ السَّبب في انخفاض مُعدَّل نموِّ السُّيولة المحلِّيَّة هو انخفاض نسبة مساهمة صافي الموجودات الأجنبيَّة في زيادة السُّيولة المحلِّيَّة.

2. خلال الفترة 2006–2010 يتضح أنَّ أكثر البنود تأثيراً في السُّيولة المحلِّيَّة هو صافي الائتمان المحلِّيِّ، حيث وصلت نسبة مساهمته في نموِّ السُّيولة كحدٍّ أقصى إلى (163.7%) عام 2008 و (91.04%) كحدٍّ أدنى عام 2009، وخلال الفترة بِلَغَ وسطي مساهمته في نموِّ السُّيولة إلى (116.58%)، ومِنْ خلال تتبع التَّطورات في **مكونات الموجودات المحلِّيَّة** بَيْنَ عامي 2006 و2010 يُمكِن أنْ نوضح التَّغيُّرات المفسرة لنموِّ السُّيولة المحلِّيَّة، تركزت الزِّيادة في الائتمان المحلِّيِّ الممنوح للقِطَاع الخاصِّ مِنَ المصارف، حيث ساهم هذا الائتمان بنحو (68.3%) مِنَ الزِّيادة الحاصلة في السُّيولة المحلِّيَّة عام 2009، فيما بَلَغَ وسطي مساهمتها في زيادة السُّيولة إلى (46.02%)، أمَّا صافي الائتمان المحلِّيِّ المقدم للحكومة المركزيَّة فقد ساهم في تخفيض السُّيولة المحلِّيَّة بنحو (% 2.31–) كوسطي لهذه الفترة .

الجَّدول (3–2) العوامل المؤثِّرة في السُّيولة المحلِّيَّة (M2)في الاقتصاد السُّوريِّ

الأعوام	مُعدَّل نمو السيولة المحلية (M2) (%)	مساهمة صافي الائتمان المحلي في نمو السيولة المحلية (%)	مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في نمو السيولة المحلية (%)	مساهمة صافي الائتمان المحلي الممنوح للحكومة في نمو السيولة المحلية (%)	مساهمة صافي الموجودات الأجنبية في نمو السيولة (%)
1996	10	−42.28	9.3	−49.3	142.3
1997	8	−56.12	23.0	−55.1	156.1
1998	10	12.99	−1.9	−10.6	87.0
1999	12	23.16	5.2	−64.8	76.8
2000	20	−41.32	1.3	−28.0	141.3
المتوسط	11	−20.71	7.4	−41.6	120.71
2001	25	18.05	1.5	26.5	81.9
2002	20	45.80	3.6	24.3	54.2
2003	8	63.98	35.7	3.1	36.0
2004	13	58.97	30.3	17.6	41.0
2005	12	99.22	58.8	45.2	0.8
المتوسط	10	57.20	26.0	23.4	42.80
2006	9	114.28	29.3	14.3	−14.3
2007	12	115.17	30.9	−23.2	−15.2
2008	12	163.71	46.1	−33.3	−63.7
2009	9	91.04	68.3	15.5	9.0
2010	13	96.39	55.5	15.1	3.6
المتوسط	9	116.12	46.02	−2.31	−16.12

المصدر:الأرقام محسوبة من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، النشرات الاحصائية الربعية أعداد مختلفة.

2-3 العلاقة بين السُيولة المحلِّيَّة والنَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ الحقيقيِّ :

تسمح مقارنة مُعدَّل التَّغير في كمِّيَّة وسائل الدَّفع (السُيولة المحلِّيَّة) ومُعدَّل التَّغير في النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ، بمعرفة مدى وجود استقرارٍ في مستوى الأسعار، أو ضغوط تضخُّميِّة أو انكماشيَّة في الاقتصاد، وذلك مِنْ خلال مُعامِل الاستقرار النَّقدي B، فإذا كان B=0 فهذا يدُّل على استقرار مُستَوى الأسعار، أما إذا كانت نسبة التَّغير في كمية النُّقود أكبر من نسبة التَّغير في النَّاتج المحلِّيِّ الحقيقيِّ، أي أنَّ قيمة معامل الاستقرار النَّقدي موجبة فإنَّ ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها على الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل[1] .

وبحساب المُعامِل B وتلخيص النَّتائج في الجَّدول (3-3) نلاحظ أنَّه ذو قيمةٍ موجبةٍ خلال مُعظَم سنوات الدِّراسة (باستثناء عام 1996حيث بَلَغَتْ قيمته 0) مِمَّا يشير إلى وجود ضغوط تضخُّميَّة متفاوتة الأهميَّة، وقد بَلَغَ أعلى قيمة له (0.21)عام 2001 .

كما يلاحظ مِنْ خلال الجَّدول أنَّ مُعدَّل نموِّ العرض النَّقديِّ كان أعلى مِنْ مُعدَّل نموِّ النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ خلال الفترة الزمنيَّة المدروسة، مِمَّا يدُّل على أنَّ كمِّيَّات النَّقد المتداول في الاقتصاد السُّوريِّ تفوق الحاجة إليها مما يولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع .

الجَّدول (3-3) مُعامِل الاستقرار النَّقديِّ في سورية خلال الفترة 1996-2010

الأعوام	السُيولة المحلِّيَّة M2	مُعدَّل نمو السُيولة المحلِّيَّة (M2) (%)	النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ بأسعار 2000الثابتة	مُعدَّل نموِّ النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ (%)	$\frac{\Delta M}{M}$	$\frac{\Delta Y}{Y}$	مُعامِل الاستقرار النَّقدي $\frac{\Delta M}{M}-\frac{\Delta Y}{Y}$
1996	366660	10	756405.5	9.83	0.10	0.10	0.00
1997	395847	8	830725.8	5.02	0.08	0.05	0.03
1998	435565	10	872459.6	6.79	0.10	0.07	0.03
1999	488513	12	931661.2	-3.55	0.12	-0.04	0.16
2000	586163	20	898552	0.68	0.20	0.01	0.19
2001	730394	25	904623	3.79	0.25	0.04	0.21
2002	875427	20	938939	7.86	0.20	0.08	0.12
2003	946756	8	1012726	0.59	0.08	0.01	0.08
2004	1073550	13	1018709	6.90	0.13	0.07	0.06
2005	1200692	12	1089025	6.22	0.12	0.06	0.06
2006	1310694	9	1156714	5.05	0.09	0.05	0.04
2007	1472608	12	1215083	5.67	0.12	0.06	0.07
2008	1656100	12	1284034	4.48	0.12	0.04	0.08
2009	1810734	9	1341517	5.91	0.09	0.06	0.03
2010	2039278	13	1420831	3.44	0.13	0.03	0.09

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء قسم الحسابات القومية وبيانات مصرف سورية المركزي (النشرات الاحصائية الربعية أعداد مختلفة) .

[1] **عزلان، محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص(315).**

• المَبحثُ الرَّابع : قياس العلاقة بين التَّضخُّم وعرض النُّقود في الاقتصاد السُّوريِّ

تستهدف الدِّراسة قياس العلاقة السَّببيَّة و اتجاهها بين عرض النُّقود (M2) والرَّقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة 1996–2010، وللتَّعرف على مدى وجود علاقةٍ بين المتغيرين اعتمدنا على برنامج Eviews8 لتحليل هذه العلاقة .

الخطوة الأولى في عملية تحليل السَّلاسل الزَّمنيَّة هو رسم مشاهدات المتغيرات لمعرفة الاتجاه العام لهما حيث تعد السلسلة الزمنية ساكنة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين والتباين المشترك لها في حالة ثبات، أي لا يعتمدان على الزمن، وهذا يعني أنها لا تحوي اتجاهاً صاعداً أو هابطاً خلال الزمن، ولا نستطيع تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يحتوي على متغير غير ساكن، وذلك لأنَّ السلاسل الزمنية غير الساكنة تنتج مشكلة الانحدار الزائف لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية قبل استخدامها في تقدير أي نموذج [1].

الرسم البياني أدناه يبين الخصائص المهمة للسلسلتين الزمنيتين قيد الدراسة حيث يلاحظ من الشكل(4–1) أنهما غير مستقرتين فهما تأخذان اتجاهاً عاماً صاعداً خلال الفترة المدروسة، ومن جانب آخر نلاحظ وجود تغيرات شاذة (irregular variation) في بيانات السلسة الزمنية (cpi) في عام 2008 يمكن إرجاعها إلى وجود تشويش ناجم عن تأثُّر قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بارتفاع أسعار الغذاء والوقود عام 2008(كما تم توضيحه في الفصل الأول).

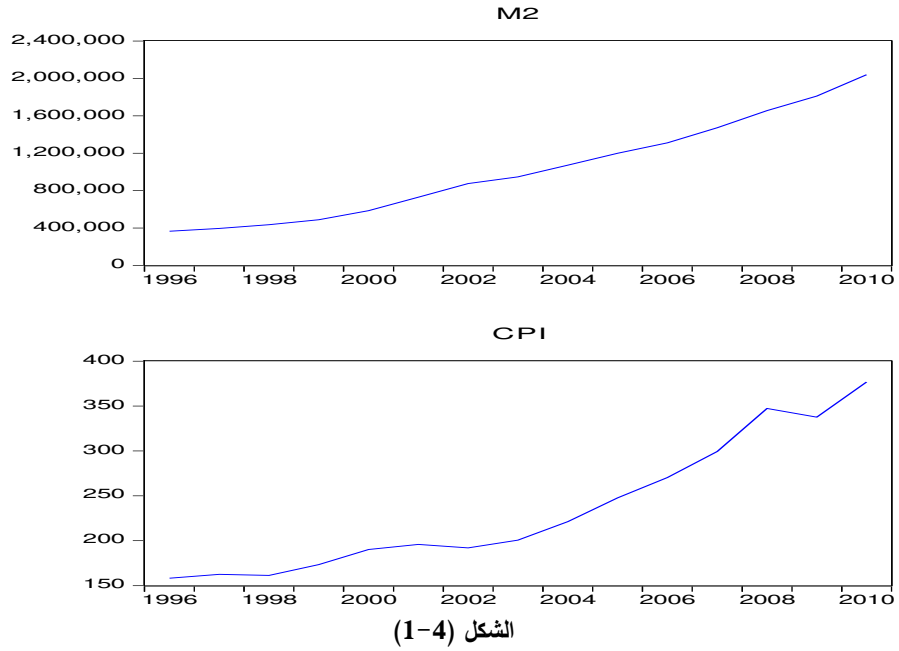

الشكل (4–1)

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

[1] **د. نقار، عثمان، و ، عواد، منذر، استخدام نماذج var في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، دمشق ، ص(347).**

ولمعالجة التغيرات الشاذة (irregular variation) في بيانات السلسلة الزمنية (CPI) سنستخدم طريقة التمهيد (smoothing data) ويعد موضوع التمهيد* من الإجراءات الإحصائية الاستدلالية المهمة التي تعالج التشويش أو الأخطاء العشوائية التي غالباً ما تكون موجودة في البيانات مما يجعلها أكثر استقراراً من البيانات القديمة[1].

والرسم البياني أدناه يبين السلسة الزمنية بعد معالجتها باستخدام طريقة (simple exponential smoothing) حيث نلاحظ أن السلسة (CPI1) تأخذ اتجاها عاماً صاعداً خلال الفترة المدروسة مما يدل على عدم سكون السلسلة المدروسة ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر إجراء الاختبارات الخاصة باستقرار السلاسل.

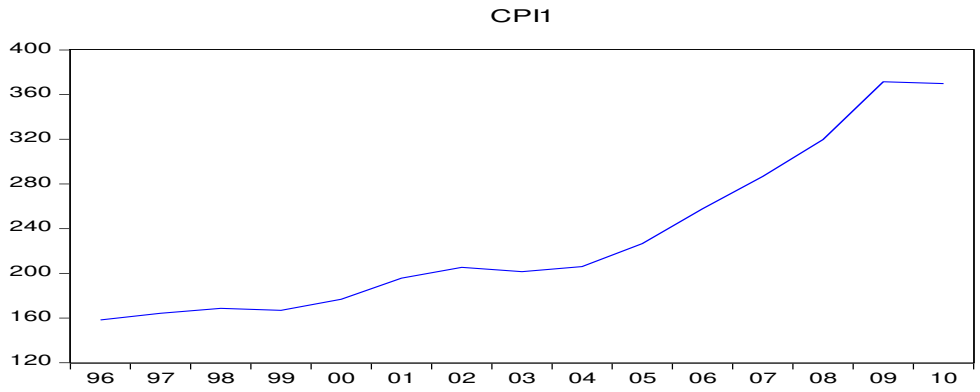

الشكل (4-2)

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

4-1 اختبار التوزيع الطبيعي :

سندرس التوزيع الطبيعي للسلسلتين الزمنيتين عن طريق حساب معامل Jarque-Bera إضافةً إلى دراسة كل من معاملي التناظر Skewness والتفلطح Kurtosis وذلك باستخدام برنامج Eviews8 على النحو التالي :

4-1-1 اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة العرض النقدي (M_2): يلاحظ من الشكل (4-3) مايأتي :

1. **اختبار الالتواء** Skewness : من الشكل (4-3) نجد أن قيمة إحصائية Skewness المحسوبة أكبر من0 ومنه فإن السلسلة غير متناظرة وملتوية نحو اليمين.

$$SK = 0.405508 > 0$$

2. **اختبار التفرطح** Kurtosis : بما أن إحصائية Kurtosis المحسوبة أصغر من 3 فالمنحنى متحدب نحو الأسفل .

$$KU = 1.964336 < 3$$

3. **اختبار Jarque-Bera** : لاختبار فرضية العدم (السلسلة M_2 ذات توزيع طبيعي: H0) قمنا بحساب إحصائية Jarque-Bera وقد تبين أن قيمة J-B المحسوبة أصغر من 5.99 وبالتالي نقبل فرضية العدم وأي أن السلسلة ذات توزيع طبيعي.

*** يعرف التمهيد بأنه عملية صقل أو تنعيم البيانات التي فيها تشويش و هو نوع من أنواع عملية التقدير التي أثبتت نجاحها من خلال دراسة الحالات التي تعتمد أو تتغير مع الزمن.**

[1] الطائي، فاضل عباس، التنبؤ بنماذج ARIMA الموسمية باستخدام طرائق التمهيد الاسي مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 14، 2008، العراق، ص(177-179).

$$J-B = 1.081467 < 5.99$$

وما يؤكد على أن السلاسل المدروسة تأخذ شكل التوزيع الطبيعي هو مستوى الاحتمالية (Probability) حيث نلاحظ أن : $Prob. = 0.582321 > 0.05$

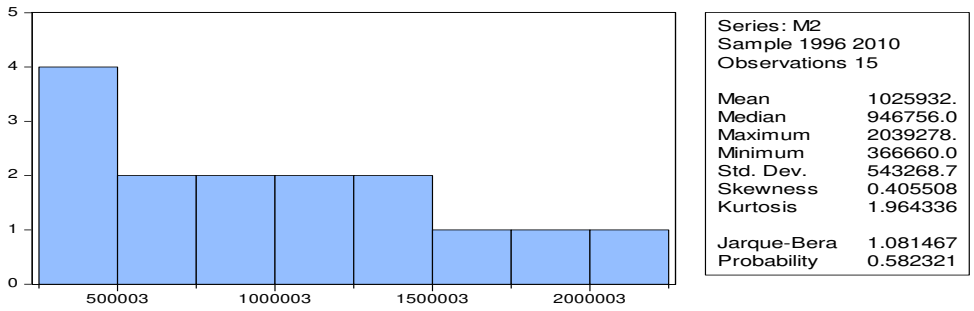

الشكل (4–3) معاملات التوزيع الطبيعي للسلسة الزمنية (M_2)

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

4–1–1 اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI1): يلاحظ من الشكل (4–4) مايأتي :

1.اختبار الالتواء Skewness : من الشكل (4–4) نجد أن قيمة إحصائية Skewness المحسوبة أكبر من0 ومنه فإن السلسلة غير متناظرة وملتوية نحو اليمين.

$$SK = 0.895367 > 0$$

2. اختبار التفرطح Kurtosis : وبما أن إحصائية Kurtosis المحسوبة أصغر من 3 فالمنحنى متحدب نحو الأسفل.

$$KU = 2.441730 < 3$$

3.اختبار Jarque–Bera : لاختبار فرضية العدم (السلسلة CPI1 ذات توزيع طبيعي: H0) قمنا بحساب إحصائية Jarque–Bera وقد تبين أن قيمة J–B المحسوبة أصغر من 5.99 وبالتالي نقبل فرضية العدم وأي أن السلسة ذات توزيع طبيعي.

$$J-B = 2.198998 < 5.99$$

وما يؤكد على أن السلاسل المدروسة تأخذ شكل التوزيع الطبيعي هو مستوى الاحتمالية (Probability) حيث نلاحظ أن : $Prob. = 0.33038 > 0.05$

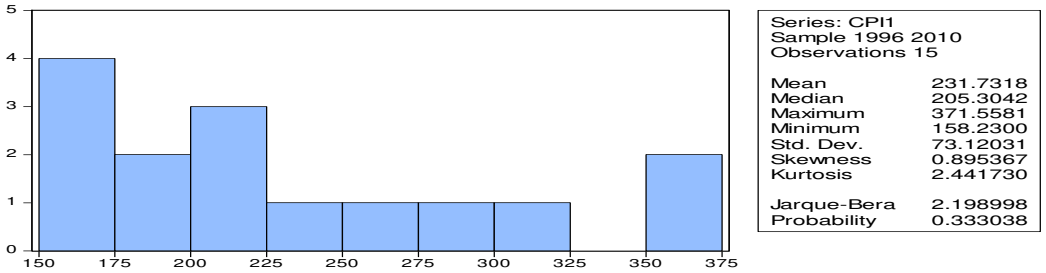

الشكل (4–4) معاملات التوزيع الطبيعي لسلسلة الزمنية CPI1

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

4-2 اختبار استقرار السلاسل(Stationary):

4-2-1 اختبار الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية :

للكشف عما إذا كانت السلسة محل الدراسة مستقرة أم لا نستخدم دوال الارتباط الذاتي و دوال الارتباط الجزئي وبعد أن تم استخراج هذه القيم لكلتا السلسلتين كما هو موضح في الجدول (4-1)، تبين أن معظم هذه الدوال وعند مجموعة كبيرة من الفجوات تقع خارج مجال الثقة أي أنها تختلف معنوياً عن الصفر ومن ثم يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات و السلاسل غير مستقرة، حيث نلاحظ أن قيمة احتمالية Q-stat أقل من 0.05.

الجدول (4-1)

دالة الارتباط الذاتي للسلسلة M_2

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.794	0.794	11.479	0.001
		2	0.599	-0.08...	18.517	0.000
		3	0.403	-0.12...	21.972	0.000
		4	0.221	-0.10...	23.103	0.000
		5	0.060	-0.08...	23.194	0.000
		6	-0.08...	-0.09...	23.384	0.001
		7	-0.19...	-0.08...	24.625	0.001
		8	-0.29...	-0.10...	27.755	0.001
		9	-0.37...	-0.11...	33.671	0.000
		1...	-0.41...	-0.05...	42.392	0.000
		1...	-0.41...	-0.02...	53.176	0.000
		1...	-0.36...	0.009	64.500	0.000

دالة الارتباط الذاتي للسلسلة CPI1

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.792	0.792	11.427	0.001
		2	0.526	-0.27...	16.862	0.000
		3	0.318	0.007	19.008	0.000
		4	0.133	-0.13...	19.419	0.001
		5	-0.01...	-0.05...	19.425	0.002
		6	-0.10...	-0.00...	19.716	0.003
		7	-0.15...	-0.05...	20.467	0.005
		8	-0.22...	-0.14...	22.241	0.004
		9	-0.31...	-0.16...	26.334	0.002
		1...	-0.37...	-0.06...	33.390	0.000
		1...	-0.37...	0.007	42.162	0.000
		1...	-0.32...	-0.02...	51.356	0.000

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

4-2-2 اختبار جذر الوحدة :

يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من العرض النقدي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة (1996-2010) والتأكد من مدى سكونهما وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وقد تم تطبيق اختبار kpss لاختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود جذر الوحدة (السلسلة الزمنية مستقرة :H_0) عند المستوى (level) وعند الفرق الأول (first Difference) باستخدام الحد الثابت (Intercept) والمقطع و الاتجاه العام (Trend and Intercept) وقد أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) ما يأتي :

1.السلسلة الزمنية للعرض النقدي(M_2) غير مستقرة عند المستوى باعتبار قيمة KPSS المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة وأصبحت المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول باتجاه عام وثابت وذلك عند مستوى معنوية 5% حيث أظهرت النتائج قبول فرضية العدم للفرق الأول كما هو مبين بالجدول (4-2).

2.السلسلة الزمنية للرقم القياسي الضمني (CPI1): غير مستقرة عند المستوى باعتبار قيمة KPSS المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة وأصبحت المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول باتجاه عام وثابت وذلك عند مستوى معنوية 5% حيث أظهرت النتائج قبول فرضية العدم للفرق الأول.

الجدول (4-2) اختبار الاستقرار

المتغير			إحصائية kpss	القيمة الحرجة عند5%	القرار
Liq	المستوى	حد ثابت واتجاه عام	0.166231	0.146000	غير مستقرة
	المستوى	حد ثابت	0.600305	0.463000	غير مستقرة
	الفرق الأول	حد ثابت واتجاه عام	0.090644	0.146000	مستقرة
	الفرق الأول	حد ثابت	0.531725	0.463000	غير مستقرة
CPI1	المستوى	حد ثابت واتجاه عام	0.156637	0.146000	غيرمستقرة
	المستوى	حد ثابت	0.554779	0.463000	غيرمستقرة
	الفرق الأول	حد ثابت واتجاه عام	0.102867	0.146000	مستقرة
	الفرق الأول	حد ثابت	0.343034	0.463000	مستقرة

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

تشير النتائج إلى أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتان، وذلك كون القيم المحسوبة أصغر تماماً من القيم الحرجة أي أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى. وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول[1]، وهذا يعني أن هناك احتمالاً بوجود تكامل مشترك بين العرض النقدي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وللتحقق من ذلك استخدمنا طريقة جوهانسون للتكامل المشترك .

4-3 اختبار التكامل المشترك :

تشير النتائج إلى أن القيمة الحرجة تساوي 15.49471 عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من الإحصائية المحسوبة 12.024، كما أن الاحتمال الحرج 0.1558 أكبر من 0.05، إذن نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين العرض النقدي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين عند مستوى 5% وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول (4-3) اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1558	15.49471	12.02400	0.501120	None
0.0551	3.841466	3.679315	0.264062	At most 1

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

1 Dickey, D. and Fuller, W (1981) likelihood Ratio Statistics for Auto- regressive Time Series with a Unit Root. Econometric Vol.49 No, 4. Pp1057-1072.

4-4 اختبار السببية (Granger causality):

لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، أجرينا اختبارGrange للعلاقة السببية بين العرض النقدي و الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags: 2)، ومن شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة، لذلك سنستعمل في اختباراتنا الفروق الأولى لكل من المتغيرين قيد الدراسة وحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول(4-4) وذلك لاختبار فرضيتي العدم التاليتين :

H_0 : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لا يؤثر على العرض النقدي .

H_0 : العرض النقدي لا يؤثر على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين .

الجدول (4-4) اختبار السببية لـ Granger

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2008	1.97514	12	DM2 does not Granger Cause DCPI1
0.6974	0.37718	12	DCPI1 does not Granger Cause DM2

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

نستنتج من الجدول (4-4) ما يأتي :

1.العرض النقدي لا يؤثر على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وذلك لأن قيمة مستوى الاحتمالية أكبر من 0.05 P = 0.2008 > 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم الأولى .

2.الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لا يؤثر على العرض النقدي حيث أنَّ قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم الثانية .

إذاً لا يوجد علاقة سببية بين العرض النقدي و الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة، مما يتناقض مع المدرسة النقدية وهذا يستدعي القيام ببحوث أخرى لمعرفة أسباب التضخم في سورية

الاستنتاجات والتَّوصيات :

في ضوء التَّحليل النَّظريِّ والتَّطبيقيِّ لأبعاد العلاقة بين مُعدَّلات التَّضخُّم ومستويات عرض النُّقود في الاقتصاد السُّوريِّ وصلت الدِّراسة إلى النَّتائج التَّالية :

1. عند تحليل مكونات السُّيولة المحلِّيَّة(M_2) تبين مايأتي :

- الزِّيادة في الكتلة النَّقديَّة(M_1) ساهمت بشكلٍ أساسيٍّ في زيادة السُّيولة المحلِّيَّة في سورية خلال الفترة 1996-2005، في حين تركزت الزِّيادة خلال الفترة 2006-2010 في عنصرِ شبه النُّقود حيث بَلَغَت نسبة مساهمته في زيادة السُّيولة المحلِّيَّة (61.8%).
- لَعِبَت صافي المَوجودات الأجنبيَّة الدَّور الأساس في زيادة السُّيولة المحلِّيَّة خلال الفترة 1996-2000، وفي تخفيض السُّيولة المحلِّيَّة خلال الفترة 2006-2010 .

2. اتضح مِنْ خلال الجانب التَّطبيقيِّ مايلي :

- عدم وجود علاقة سببية بأي اتجاه بين عرض النقود والرَّقم القياسيِّ لأسعار المُستهلِكين مما يدفعنا إلى رفض الفرضية الأولى للدراسة. ويمكن إرجاع ذلك لأسباب متعددة منها :

1. ضعف الجهاز المصرفي في سورية، فالمصارف في سورية مصارف صغيرة لا تتمتع بالقدرة التنافسية الجيدة.

2. ضعف القنوات الادخارية و زيادة الاكتناز في العقارات والذهب مما أدى إلى إخراج كتلة نقدية كبيرة من التداول الحقيقي.

3. اختلال توزيع الدخل القومي، أيْ زيادة دخول الفئات القادرة على الادِّخار، و انخفاض دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك في ذاتِ الوقت [1].

3. الزِّيادة في كميَّة النُّقود كانت بنسبة أكبر من الزِّيادة في النَّاتج الحقيقيِّ في سورية، حيث كانت قيم مُعامِل الاستقرار النَّقديِّ موجبة خلال مُعظَم سنوات الدِّراسة.

في ضوء ما سبق نلاحظ أنَّ أيَّ قرارٍ يتعلَّقُ بالسِّياسة النَّقديَّة له انعكاسات متبادلة على استقرار مُستَويات الأسعار ونسبِ التَّضخُّم بدرجاتٍ متفاوتةٍ ،وبخاصَّةٍ إذا كانت القرارات غير مدروسةٍ بشكلٍ دقيقٍ أو أنَّ اتخاذها لم يكن بدافعِ الحاجة و الضَّرورة ، لذا فعلى راسمي السِّياسة النَّقديَّة في سورية انتهاج سياسةٍ نقديَّةٍ رشيدةٍ .

كما يتوجب على واضعي السِّياسات الاقتصاديَّة التَّركيز على تحقيق مُعدَّلات نموٍّ في النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ تردم الفجوة بين الطَّلب الكلِّيِّ والعرض الكلِّيِّ، على الرَّغم مِنْ احتمالات أنْ يترافق هذا النُّمو بالتَّضخُّم، لكن يبقى التَّأكيد على أنَّ مُعدَّلات التَّضخُّم المقبولة المترافقة مع النُّموِّ الاقتصاديِّ ضروريَّة.

[1] **نبيل مرزوق ، الفقر والبطالة في سورية ، ندوة الثَّلاثاء الاقتصاديَّة ، جمعية العلوم الاقتصاديَّة ، عام 1997 ، ص(8).**

المراجع :

المراجع العربية :

1. الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
2. البكري، أنس، النُّقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
3. أحمد مصبح، عماد الدين، بحث : محددات التضخم في الاقتصاد السوري، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، 2006.
4. الروبي، نبيل، نظرية التَّضخُّم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية، 1984.
5. الغالبي،عبد الحيسن، و الجبوري، سوسن، أثر التزايد المفرط في عرض الدينار العراقي في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2008
6. الطائي، فاضل عباس، التنبؤ بنماذج ARIMA الموسمية باستخدام طرائق التمهيد الأسي مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، 2008، العراق.
7. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السورية (1995-2011).
8. بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دارالخدونية، الجزائر، 2008.
9. حاكم محسن محمد، أثر التَّضخُّم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء، العراق، 2003 .
10. روجر، سكوت، استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين، مجلة التمويل و التنمية، آذار، 2010.
11. رياض الأبرش، محمد، التضخم في سورية، بحث مقدم في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة، دمشق، 1995.
12. زغلول فتحيه محمد، " تقييم مقاييس التَّضخُّم في مصر"، بحوث ندوة آليات التَّضخُّم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3- 5 آذار1990 ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة،1992 .
13. زكي ، رمزي ،مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980.
14. شوتر ، منهل ، العمار ، رضوان ، النُّقود والبنوك ، عمان ، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر ، 1996.
15. صالح جلال، أحمد محمد، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية، 1990-2003)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
16. صقر، محمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 2000.
17. عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، و عبد الحق، كايد، البحث العلمي (مفهومه ، أساليبه ، أدواته)، دار أسامة للنشر و التوزيع، الرياض ،2003.
18. عزلان، محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
19. علة، محمد، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
20. عناية غازي، حسين، التَّضخُّم المالي،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،مصر ،2006.

21. عيطة، سمير، رؤية في السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد السُّوري، الجزء الأول، صحيفة تشرين، دمشق ، 2 آب 2002.

22. غلول فتحيه محمد، " تقييم مقاييس التَّضخُّم في مصر"، بحوث ندوة آليات التَّضخُّم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3– 5 آذار1990 ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

23. مصرف سورية المركزي ، النشرات الربعية (2002–2011).

24. نبيل مرزوق ، الفقر والبطالة في سورية ، ندوة الثَّلاثاء الاقتصاديَّة ، جمعية العلوم الاقتصاديَّة ، عام 1997 ، ص(8).

25. د. نقار، عثمان، و ، د.عواد، منذر، استخدام نماذج var في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، دمشق.

26. هارون، عمر، رسالة ماجستير بعنوان (النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2010)،جامعة سعد دحلب، الجزئر،2012.

- **المراجع الأجنبية :**

1. Dickey, D. and Fuller, W (1981) likelihood Ratio Statistics for Auto-regressive Time Series with a Unit Root. Econometric Vol.49 No, 4. Pp1057-1072.
2. Jon ,H.G. ,Essays in monetary Economics, George Allen &un win, Ltd, London, 1969, 2nd Ed.